فانها على الطهورية بلا خلاف هذا مذهبنا وقال اصحاب احمد اذا جمع القلتين
النجستين لم تطهر لان النجستين لا يتولد منهما طاهر كالمتولد من كلب وخنزير ودليلنا
حديث القلتين وتخالف ما ذكروه فان الماء قوة وغايته اذا وصلها لا تؤثر فيه نجاسة
بخلاف ما ذكروه والله اعلم (وأما) المسئلة الثانية وهي اذا كوثر بالماء ولم يبلغ قلتين
فهل يطهر فيه وجهان الذان ذكرهما المصنف وذكر دليلهما وهما مشهوران لكن
الاصح عند المصنف وسائر العراقيين انه يطهر به قطع منهم بهذا شيخهم ابو حامد وهو
قول ابن سريج والصحيح عند الخراسانيين لا يطهر به قطع منهم القاضي حسين وقال
امام الحرمين ان صح عن ابن سريج فهو بالطهارة اشبه فعلى هذا اذا لم يبق الا معين لغسل
الماء عن بلغ قلتين قال فلا يتأتى في قياده وكذا صحح البغوي والرافعي
عدم الطهارة وهو الاصح فان قلت بالاول فهو طاهر غير مطهر كما ذكره المصنف
في الفصل بعده وسنوضحه ان شاء الله تعالى قال المتولي وآخرون هذان الوجهان
مبنيان على الوجهين في اشتراط حصر الثوب النجس اذا غسل قالوا ووجه البناء ان
الماء الوارد على النجاسة من حيث هما فلا فرق بين ان يرد على ثوب او ماء نجس والوجهان
في العصر مبنيان على ان الغسالة بعد الفراغ من الغسل طاهرة ام لا وفيه الخلاف
المشهور قال اصحابنا ولو كان الماء نجسا بالتغير وكاثره قبل التغير فبلغ قلتين
فهو على الوجهين (ثم صورة المسئلة التي نحن فيها ان يكون الماء الطاهر واردا على الماء النجس
وان يكون مطهرا وان يكون اكثر من النجس فان كان مثله لم يطهر بلا خلاف صرح به
الشيخ ابو علي والشيخ وامام الحرمين والبغوي واخرون وهو مفهوم من قول المصنف
ويطهر بالمكاثرة وبه عليه ايضا بقوله في الفصل الذي بعده لان
القلة لما الذي غمر وذكر المحاملي في التجريد ثم الشيخ نصر المقدسي انه يشترط
كون الوارد سبعة اضعاف النجس وهذا شاذ فلط بهذا شرط عليه لا
يعتد به ويظن حفظت عنه وكأنه اخذه من وجه لنا شاذ انه يشترط كون
الماء الذي يغسل به النجاسة سبعة اشباهها وسنذكره ان شاء الله تعالى

في باب ازالة النجاسة وتوضيح صفته وبطلانه قال الشيخ ابو حامد
التعليق فان قيل حيث حكم بطهارة هذا الماء ينبغي ان تقولوا اذا ولغ كلب في آنية
عليه ما كاثره به ان يطهر الماء والآنية وان لم يبلغ قلتين قلنا من اصحابنا من
قال يطهر ومنهم من قال لا يطهر حتى يبلغ قلتين وفرق بينهما فرع قد ذكرنا انه
اذا كوثر الماء قلتين طهر بلا خلاف وذكرنا انه لو كوثر بماء طاهر او نجس كثير وقليل
ولو كوثر الماء النجس بول او ماء ورد او عرق او غير ذلك مما ليس بماء فبلغ به قلتين
فالجميع نجس بلا خلاف وطريقته في طهارته بعد هذا ان يصب عليه ما آخر حتى يبلغ به
قلتين طاهرا كان المضاف اليه او نجسا ولو كوثر النجس بما مستعمل فوجهان حكاهما القاضي
حسين وصاحباه المتولي والبغوي وغيرهم احدهما يكون الجميع نجسا لان المستعمل كالماء
وصار كما لو زاد واحدهما بصير الجميع مطهرا لقوله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ الماء قلتين
لم يحمل خبثا وهذا كله ماء وقد بلغ قلتين وبين القولين فرق ذكره المتولي والوجهان على ان المستعمل
اذا بلغ قلتين هل يعود طهورا والاظهر نعم فهذا طهور والا فنجس ولو كوثر ماء متغير
بزعفران ونحوه فزال تغيره الذي كان بالزعفران فهو طهور فان وقع فيه بعد ذلك
نجاسة لم تنجسه قال الروياني وصاحب البيان ولو كان معه من الماء الطاهر قلتان
الا كوزا فصب عليه كوزا متغيرا بزعفران ونحوه ثم وقعت فيه نجاسة لم ينجس هذا
تحقيق مذهبنا وما يتعلق به في هذه المسئلة واما ما يخرجه بعض اصحابنا
ويقول ان مذهبه الشافعي انه لو كان قلتين الا كوزا فكله بول او طهر فبقتان
لا يعرفه احد من اصحابنا قال الشيخ ابو حامد شيخ الاصحاب اذا كله بول او نجاسة
اخرى فالجميع نجس بلا خلاف بين الشافعيين قال واصحاب ابي حنيفة يجعلون
عفا ما ليس مذهبا لنا والله اعلم (فرع) واما قول المصنف لان الماء انما
ينجس بالمجاورة اذا ورد عليه وهذا ورد عليها فلم ينجس ففيه بيان قاعدة
لما يرد وهي الفرق بين الوارد والمورود وهذه القاعدة اخذها اصحابنا من
قوله صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ احدكم من منامه فلا يغمس يده في الاناء حتى

فرع قال الشيخ ابو حامد وغيره اذا وقعت نجاسة في ماء قليل ولم تغيره ثم جاء سيل عظيم فاجتاز بها ولم يتغير بها فهو طاهر لان الماء الكثير لا ينجس بالنجاسة ولا يتنجس بها ولا يتغير بها ولا يتغير فيه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)